الأمم المتحدة S/PV.9492

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9492

الجمعة، 1 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/40

نيويورك

الرئيس	السيد دي لا غاساكا لوبيس دومينغيس/السيد مونتالفو سوسا	(إكوادور)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد داي بينغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

23-37805 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 15/40.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/940، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا، والصين، وغابون، وغانا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): نال مشروع القرار 14 صوتا مؤيدا ولم يعارضه أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2715 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار 2715 (2023) وتشكر أعضاء المجلس على تعاونهم.

وأود أن أكون واضحا: إن المملكة المتحدة ما كانت لتختار إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان في هذه المرحلة. ونشيد بالعمل الذي قامت به البعثة قبل اندلاع النزاع ومنذ اندلاعه. ومع ذلك، ونظرا لمطالبة السلطات السودانية القاطعة بالإنهاء الفوري للبعثة، عملنا بلا كلل بوصفنا القائمين على الصياغة للاتفاق على تسوية من أجل السماح بالانتقال المنظم وتصفية البعثة. ونؤكد من جديد أن السلطات السودانية لا تزال مسؤولة عن سلامة وأمن موظفي البعثة وأصولها خلال هذه الفترة الانتقالية، ونأمل في تعاونها الكامل في السماح بالانسحاب المنظم ونقل المهام ذات الصلة، بما في ذلك منح التأشيرات اللازمة في الوقت المناسب.

لقد تسبب النزاع في السودان في انحراف عملية الانتقال السياسي عن مسارها والتي أنشئت البعثة لدعمها. وتسبب النزاع في معاناة إنسانية هائلة وفظائع ضد المدنيين، فيما تفيد تقارير بوقوع أعمال تطهير عرقي في دارفور. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع وينبغي للطرفين المتحاربين إجراء محادثات ذات مغزى من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار ونقل السلطة إلى إدارة مدنية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من إنهاء بعثة الأمم المتحدة التي أنشئت لتقديم المساعدة خلال عملية الانتقال الديمقراطي في السودان، فإن الحاجة إلى دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للشعب السوداني لم تتضاءل. ونرحب بتعيين السيد رمطان لعمامرة مبعوثا شخصيا للأمين العام إلى السودان، ونشجع جميع الأطراف على التعاون معه بشكل بناء.

وتتطلع المملكة المتحدة إلى مواصلة تعاونها الوثيق مع أعضاء المجلس والأمم المتحدة والسلطات السودانية وأصحاب المصلحة الآخرين لدعم الشعب السوداني في تحقيق تطلعاته صوب مستقبل يسوده السلام والاستقرار والديمقراطية والازدهار.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بمشاركة المبعوث الشخصي إلى السودان في جلسة اليوم.

وبالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، أود أيضا أن أشكر بإخلاص المملكة المتحدة على تيسير اتخاذ القرار 2715 (2023)، المتعلق بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بناء على طلب السودان. ونعرب أيضا عن تقديرنا لتعاون زملائنا في البعثة الدائمة للسودان خلال عملية التفاوض.

طوال فترة المفاوضات، وإذ ندرك أن البعثة كانت بعثة سياسية خاصة بموجب الفصل السادس من الميثاق، شدد الأعضاء الأفارقة الثلاثة على ضرورة توثيق التعاون مع السودان من أجل ضمان انتقال سلس. ونعتقد أنه على الرغم من السياق الصعب للمفاوضات، فقد وُضعت مجموعة واضحة من التوقعات التي ستمكن الأمم المتحدة والسودان من تنفيذ المرحلة الانتقالية ومرحلة تصفية البعثة بطريقة منظمة وآمنة.

وبينما استجاب المجلس لطلب السودان بإنهاء ولاية البعثة، فإننا نأمل ألا يتضاءل اهتمامنا المستمر بحل الوضع الأمني والإنساني المتردي في السودان وتأثيره على الدول المجاورة. إن الوضع في دارفور وأجزاء أخرى من السودان مثير للقلق ويجب علينا جميعا الاستجابة لنداءات الشعب السوداني الذي يكابد الأمرين من أجل وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية للأعداد الكبيرة من النازحين، من بين أمور أخرى.

وبوصفنا الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، يساورنا قلق بالغ – ونحن محقون في ذلك – بشأن الحالة وسنواصل العمل بشكل بناء داخل المجلس وفي سياقنا القاري في العمليات المطلوبة لتخفيف حدة القتال الذي اندلع في السودان في 15 نيسان/أبريل، ولنرسم، بالتعاون مع السودان، مسارا نحو السلام والمصالحة الوطنية واستعادة النظام الدستوري. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للعمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) وندعم أيضا جميع الجهود الدولية المنسقة، ولا سيما العملية التي تقودها جدة والتي تيسرها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بمشاركة الإيغاد.

وندعو الأطراف في السودان إلى التعاون مع الأمم المتحدة – وخاصة مع الوكالات الإنسانية – بعد خروج بعثة الأمم المتحدة لإيصال المعونة إلى المحتاجين. ويؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن أهمية الدبلوماسية في هذا السياق ويشجعون الأمانة العامة والفريق القطري على إظهار نفس المستوى من التعاون البناء الذي أُبدي مع المجلس في اللحظات الأخيرة من المفاوضات وحل جميع التحديات التقنية المرتبطة بخفض قوام البعثة وتصفيتها.

في الختام، نكرر دعوتنا طرفي النزاع إلى وقف الأعمال القتالية فورا والسماح بممرات آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب الذي يعاني في السودان. كما ندعو الطرفين إلى العمل على وقف انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني.

وعلى الرغم من أن القرار لم يعالج جميع شواغلنا، فقد صوتنا مؤيدين له استنادا إلى الاعتبارات التي ذكرتها، وخاصة لصالح شعب السودان ولصالح السلام والأمن الدائمين في البلد الشقيق.

أخيرا، نود أن نكرر دعوتنا إلى عدم تدخل أطراف خارجية في السودان وإلى احترام الجميع لاستقلال السودان ووحدته وسيادته وسلامته الإقليمية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2715 (2023)، الذي أعدته المملكة المتحدة، بشأن تصفية أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وللأسف، على الرغم من محاولات واضعي الوثيقة التقريب بين وجهات نظر جميع البلدان الأعضاء في المجلس، وهي محاولات نعرب عن امتناننا لزملائنا البريطانيين عليها، فإن شواغلنا الرئيسية لم تُعالج.

إن الهدف الرئيسي لهذا القرار هو الاستجابة لطلب القيادة السودانية بتصفية البعثة. وقد صيغ هذا الطلب بوضوح وبشكل لا لبس فيه في الرسالة ذات الصلة (انظر S/2023/884) التي وجهها وزير الخارجية السوداني بتاريخ 15 أيلول/سبتمبر 2023، إلى الأمين العام وأحالها الممثل الدائم للسودان إلى رئيس مجلس الأمن في 16 تشرين الثاني/نوفمبر. إن هذا الموقف لم يُتخذ مصادفة. وعلينا أن نعترف بصراحة بأن البعثة لم تتمكن من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. فالبعثة، التي أنشئت بناء على طلب السودان لدعم العملية السياسية، توقفت عن مواكبة الواقع الذي تغير في البلد. والواقع أنها تصرفت خدمة لمصالح مجموعة سياسية واحدة من دون غيرها، وهو ما لم يحظ بدعم جماهيري في أوساط المجتمع السوداني.

وأود أن أشدد على أن تصفية البعثة حق سيادي للسلطات السودانية. فقد تقوضت ثقة السودان في البعثة ويرجع ذلك لحد كبير إلى الإجراءات التي اتخذها الممثل الخاص السابق للأمين العام للسودان وحقيقة أن عددا من المانحين – لأسباب سياسية – لم يلتزموا بتعهداتهم بتقديم المساعدة الاقتصادية. وظل العديد من المهام الموكلة إلى البعثة حبرا على ورق لسنوات طويلة؛ وبدلا من المساعدة في حل الأزمة، لم تؤد بعثة الأمم المتحدة إلا إلى تفاقم الحالة وقُوض التفاعل بين الأمم المتحدة والقيادة السودانية.

ونرى أن هدفنا المشترك هو طي هذه الصفحة الحزينة في التفاعل بين السودان والأمم المتحدة وتهيئة مناخ مؤات لعمل مثمر يقوم به المبعوث الشخصي للأمين العام، السيد رمطان لعمامرة، المعين حديثا. وكان من المفترض أن تكون تلك هي أهداف القرار المتخذ اليوم. غير أنه بفضل جهود بعض زملائنا الغربيين، أصبح القرار في الأساس أداة لممارسة الضغط على الخرطوم.

ونتفهم شواغل بعض زملائنا الذين أشاروا إلى أن تصفية البعثة تجري في سياق تدهور الحالة الإنسانية في السودان. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن العنصرين الإنساني والسياسي للبعثة كانا قد أزيلا بالفعل من ولايتها. وتواصل مختلف الوكالات والهياكل الإنسانية التابعة للأمم المتحدة عملها في السودان ونحثها على زيادة مساعدتها في هذه الأوقات العصيبة.

ولا يمكننا أن نتفق مع أحكام القرار التي تنص على أنه في غياب ممثلي البعثة على أراضي السودان، ينبغي إعداد تقرير عن الحالة في البلد. وقد شهدنا في مناسبات عدة كيف أن الوثائق التي تصاغ في ظروف كهذه يمكن ألا تكون لها سوى صلة ضئيلة بالواقع، فضلا عن افتقارها إلى الموثوقية. وعلاوة على ذلك، يزداد خطر تسييس هذه الوثائق بشكل مستمر. غير أنه لا يبدو أن ذلك يردع بعض أعضاء مجلس الأمن لأن أهم شيء بالنسبة لهم هو الاحتفاظ بإمكانية ممارسة الضغط على البلد المعني وفرض مخططاتهم الخاصة استنادا إلى هذه الوثائق.

ونود أن نشير إلى أن هذا السلوك يجسد ازدراء الغرب الجماعي للمشاكل التي تعاني منها بلدان جنوب الكرة الأرضية انطلاقا من نُهج الاستعمار الجديد التي يتبناها والتي عفا عليها الزمن منذ فترة طويلة ولكنه أحياها بحماسة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للمبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، كل التوفيق في عمله بروح التفاعل البناء وغير المتحيز مع كل الأطراف السودانية. وفي الوقت نفسه، نرى أنه من الأهمية بمكان كفالة أن تعطي جميع الجهود الرامية إلى حل الأزمة في السودان الأولوية لهدف تحقيق السلام والاستقرار في أقرب وقت ممكن ومصالح الشعب السوداني نفسه، فضلا عن حرمة مبادئ سيادة السودان ووحدته وسلامته الإقليمية.

وفيما يتعلق بالتقرير المقبل عن الحالة في السودان الذي سُيقدم في غضون 90 يوما، نأمل أن يُكرس بالكامل للانسحاب الناجح والكامل لبعثة الأمم المتحدة من البلد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر المملكة المتحدة، بوصفها القائمة على الصياغة، على جهودها المضنية لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص.

بينما صوتت الولايات المتحدة مؤيدة لقرار مجلس الأمن 2715 (2023) للتمكين من التصفية الآمنة والمنظمة لبعثة الأمم

المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فإننا نشعر بقلق بالغ من أن تقليص الوجود الدولي في السودان لن يؤدي إلا إلى تشجيع مرتكبي الفظائع، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين. بل إن العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة قد ازداد أهمية الآن بالنظر إلى النزاع المفتوح الدائر وما يُرتكب من فظائع وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والحالة الإنسانية المفجعة لعشرات الملايين من السودانيين وتزايد خطر امتداد النزاع مما يهدد الأمن والاستقرار الإقليميين.

لقد وردت تقارير عن انتهاكات خطيرة وواسعة النطاق منذ نشوب النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أفادت الأمم المتحدة ووسائل الإعلام الدولية بمقتل أكثر من 500 10 مدني. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تشرين الثاني/نوفمبر بأن أكثر من 4,9 ملايين شخص قد نزحوا داخليا، كما فر أكثر من 1,2 مليون شخص من البلد منذ 15 نيسان/أبريل.

وأسفر النزاع عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ورود تقارير موثوقة عن أعمال قتل تعسفي أو غير مشروع وعمليات اختطاف وإيذاء وعقاب بدنيين وظروف سجن قاسية ومهددة للحياة وعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية. وهناك أيضا تقارير عن استمرار الفظائع، بما في ذلك القتل على أساس العرق والهجمات التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان وأعمال النهب والحرق لمجتمعات محلية بأكملها التي ترتكبها قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في غرب دارفور. وتشكّل الفظائع التي تحدث في غرب دارفور ومناطق أخرى تذكرة مشؤومة بالأحداث المروعة التي دفعت الولايات المتحدة إلى أن تقرر في عام 2004 أن إبادة جماعية قد ارتُكبت في دارفور.

إن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لا تحمي الفئات الضعيفة من السكان في السودان فحسب، بل إنها تنتهك حقوق الإنسان. وتواجه النساء والفتيات عنفا جنسانيا متفشيا ومستمرا، بما في ذلك أعمال العنف الجنسي والاختطاف والاتجار، وقد يُجبرن على القيام بعمل يدوي أو الزواج. والطرفان المتحاربان، لا سيما قوات الدعم السريع، متورطان في الغالبية العظمى من تلك الانتهاكات. ويعاني الأطفال أيضا من انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف والاعتداء الجنسيان والقتل والتشويه والتجنيد القسري واستخدامهم غير القانوني من قبل الجماعات المسلحة.

وقد قدمنا طوال المناقشة بشأن القرار توصيات منطقية بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة والسماح للسيد إيان مارتن بإجراء استعراض استراتيجي شامل للبعثة من شأنه أن يساعد في صقل دورها وتعزيزه لتدعم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الدعوة إلى إنهاء النزاع وتنسيق الاستجابة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان.

بيد أن أعضاء آخرين في المجلس لم يوافقوا على ذلك وقدموا المطالب الضيقة للحكومة العسكرية في السودان على احتياجات الشعب السوداني. ورفض أعضاء آخرون السماح للمجلس بالتكلم بوضوح وبصوت عال تأييدا للقرار 1591 (2005) الذي يدعو جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى الجهات الفاعلة الناشطة في دارفور. لقد استمرت هذه المأساة لفترة طويلة جدا. ويستلزم ذلك أن نتحد لمنع تقديم الدعم العسكري الخارجي للقوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع ووقف تدفق الأسلحة إلى دارفور وعبرها.

وبينما نرى أن الحالة تستدعي وجود بعثة للأمم المتحدة ذات ولاية معززة، فإننا نرحب بإعلان تعيين مبعوث شخصي للأمين العام إلى السودان، السيد رمطان لعمامرة، ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من التكاتف لدعم عمله. ونعلم أن الأطراف السودانية قد التزمت بالعمل بجدية مع المبعوث الشخصي ودعم مهمته. ونأمل أن تفعل ذلك.

ونؤكد أيضا ضرورة نقل مهام بعثة الأمم المتحدة وتصفيتها بشكل منظم من أجل ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة والأداء الفعال لجميع عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية. إن الشعب السوداني يتوقع، ويستحق، أن يفعل المجلس المزيد من أجله. فحالة السودان وشعبه مزرية.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس، كما أشكر الصين على توجيه أعمال المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إذ أنتقل إلى القرار المتخذ اليوم، فإنني أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المملكة المتحدة، بصفتها القائمة على الصياغة، على جهودها المكثفة في هذا الملف. ونشكر أيضا بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وموظفيها، الذين عملوا بلا كلل من أجل الشعب السوداني منذ إنشاء البعثة.

ونأسف لأن المجلس يجتمع اليوم لإنهاء البعثة في وقت يشتد احتياج السودان وشعبه إليها. وعلى الرغم من ذلك، فإننا نظل ملتزمين بكفالة أن تسفر عمليات نقل مهام بعثة الأمم المتحدة عن استمرار تعاون الأمم المتحدة على نحو ملموس. ويجب أن يلبي ذلك التعاون الاحتياجات الماسة للشعب السوداني، الذي يواجه صعوبات إنسانية مفزعة وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني. هذا علاوة على ما يتعرضون له من انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان.

وإذ تنتقل بعثة الأمم المتحدة إلى المرحلة التالية، تؤكد مالطة بقوة أهمية نقل مهام البعثة وتصفيتها بشكل آمن ومنظم. فمن الأهمية بمكان أن نكفل سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة. وندعو جميع الأطراف السودانية المعنية إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في هذه المرحلة الحرجة. ونذكّر على وجه التحديد بالتزامات السودان القانونية فيما يتعلق باتفاق مركز البعثة إلى أن يغادر العنصر الأخير من البعثة البلد.

واعترافا منا بالعمل القيم للغاية الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تؤيد مالطة تأييدا تاما نقل المهام من بعثة الأمم المتحدة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، وعلى وجه التحديد أي أنشطة تعاون برنامجي. وندعو إلى إتباع نهج نشط إزاء وجود الأمم المتحدة في الميدان لكفالة أن تكون جميع الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في السودان فعالة وملموسة، مع وضع مصير السودانيين في صميم ذلك النهج.

إن نساء السودان وأطفاله يعانون معاناة لا توصف، لا سيما من العنف والاعتداء الجنسيين. ولا يمكننا أن نخذلهم. فهم يستحقون اهتمامنا، ولهذا السبب تؤمن مالطة إيمانا راسخا بأنه يجب على المجلس أن يبقي الحالة في السودان قيد نظره.

وبينما نرحب بتعيين المبعوث الشخصي لعمامرة، فإننا نتطلع إلى تقديم إحاطات خطية وشفوية إلى المجلس لاطلاعه على آخر المستجدات في الوقت المناسب.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى كلا الطرفين إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية الجارية والتمكين من إيصال المعونة الإنسانية والسعي إلى العودة في نهاية المطاف إلى العملية الانتقالية السياسية. ورسالتنا واضحة. لا يمكن حل النزاع إلا من خلال الحوار والوساطة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر اليابان المملكة المتحدة، بوصفها القائمة على الصياغة، على جهودها الرامية إلى إيجاد أرضية مشتركة بين أعضاء المجلس والسودان والأمانة العامة لصياغة نص توفيقي للقرار 2715 (2023).

وعلى الرغم من أن المجلس قرر إنهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، فإن أهمية دعم الأمم المتحدة للسودان لم تتغير نظرا للحالة الصعبة هناك.

وقد صوتت اليابان مؤيدة للقرار لأنه سيمكن الأمم المتحدة من مواصلة دعمها للسودان بسلاسة. وفي هذا الصدد، تدعو اليابان بقوة الأطراف في السودان إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة.

وتدعو اليابان كذلك إلى تعاون السودان في انتقال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وتصفيتها بطريقة آمنة ومنظمة. ويجب أن نكفل إطارا زمنيا واقعيا والترتيبات الإدارية والمالية الضرورية لتلك العمليات.

وترحب اليابان بتعيين السيد رمطان لعمامرة مبعوثا شخصيا للأمين العام إلى السودان. ونتمنى له كل النجاح في توظيف مساعيه

الحميدة للعمل مع الأطراف السودانية والدول المجاورة لاستكمال جهود السلام الإقليمية، ونتوقع منه أن يؤدي دورا في مساعدة السودان على الانتقال نحو الديمقراطية عندما ينتهي القتال.

وترحب اليابان أيضا بعزم السودان المعلن على مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مع المبعوث الشخصي وفي ضوء التقارير المتعددة عن العوائق البيروقراطية، تدعو اليابان السودان إلى الوفاء بمسؤوليته بوصفه البلد المضيف.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام اليابان تجاه شعب السودان.

السيد داي بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أرحب بالمبعوث الخاص للحكومة السودانية في هذه الجلسة.

اتخذ المجلس للتو القرار 2715 (2023) الذي قرر إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وصوتت الصين مؤيدة للقرار.

وتتوقع الصين من الأمانة العامة أن تضع، كما طلب مجلس الأمن، خطة شاملة ومدروسة جيدا لسحب أفراد بعثة الأمم المتحدة وتسليم مهامها وتصفية أصولها، ضمن خطوات أخرى، وأن تواصل التعاون مع الحكومة السودانية لضمان الانسحاب الآمن والمنظم للبعثة وحماية سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها.

لقد أدى النزاع الطاحن في السودان إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وتيسير التعجيل باستعادة السلام والاستقرار في السودان هو التطلع الكبير للشعب السوداني والرغبة المشتركة للمجتمع الدولي.

وبعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة، لا تزال كيفية استجابة الأمم المتحدة للحالة المحلية واضطلاعها بدورها الواجب مسألة رئيسية معروضة على المجلس. وتلاحظ الصين أن الحكومة السودانية مستعدة لاستكشاف استمرار التعاون مع الأمم المتحدة. وندعو الأمانة العامة إلى الإصغاء بعناية إلى آراء الحكومة السودانية والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بغية توجيه هذا التعاون نحو تلبية الاحتياجات العملية للسودان وتقديم الدعم الملموس لتنميته السلمية.

وينبغي الإشارة إلى أن بعثات الأمم المتحدة وسيلة هامة لمجلس الأمن للوفاء بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين. والمشاكل الأخيرة التي ظهرت في التعاون بين الأمم المتحدة وعدد من البلدان الأفريقية أظهرت كذلك أن عمليات البعثات يجب أن تتقيد بمبدأ موافقة البلدان وأن تفضي إلى تعزيز الثقة والتعاون مع البلدان المعنية، وهو شرط أساسي للتنفيذ السلس لولايات البعثات. ومن المأمول أن يعطي مجلس الأمن الأولوية لتعزيز تواصل البعثات وتعاونها مع البلدان المعنية واحترام إرادتها والاعتراف بواقعها الوطني وتجنب فرض حلول خارجية.

وتؤيد الصين تعيين الأمين العام غوتيريش للسيد لعمامرة مبعوثا شخصيا له للسودان، وتتوقع من المبعوث الشخصي أن يكثف تعاونه مع السودان وبلدان المنطقة والأطراف الأخرى ذات الصلة وأن يضطلع بدور بناء.

وستواصل الصين دعم السودان في حماية سيادته الوطنية وأمنه وسلامته الإقليمية وستواصل تقديم إسهامات إيجابية في صون السلام والتنمية في السودان من خلال القنوات الحيوية والمتعددة الأطراف.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئ الصين على العمل الذي أنجزته خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم دعمنا الكامل لرئاستكم.

ونشكر المملكة المتحدة على جهودها ونهجها البناء والتشاوري الرامي إلى التوصل إلى حل توفيقي بشأن نص القرار 2715 (2023)، الذي طُرح للتصويت اليوم.

أحطنا علما بقرار السلطات السودانية إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ويأتي ذلك القرار في ظل خلفية من القتال المستمر الذي يخلف خسائر فادحة في صفوف السكان المدنيين. فقد نزح ملايين الأشخاص. ويعتمد ملايين الأشخاص على المساعدات الإنسانية ويبحثون يائسين

عن الأمان من العنف. ونسمع تحذيرات من المخاطر الحقيقية للإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الفظيعة – وهي جرائم تُرتكب في سياق الإفلات شبه الكامل من العقاب. ولا يمكننا ببساطة أن نغض الطرف. ونكرر نداءنا العاجل إلى الأطراف لوقف الأعمال القتالية فورا واحترام التزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

إن القرار الذي اتخذناه للتو، والذي يشير إلى هذه الحالة المفزعة، يطلب بحق إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن بانتظام على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للحالة في السودان وبالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وذلك أمر أساسي لتمكين المجلس من الاضطلاع بمسؤولياته على النحو المحدد في ولايته.

ونرحب بتعيين السيد رمطان لعمامرة مبعوثا شخصيا للأمين العام ونتمنى له كل التوفيق. ونؤكد له دعمنا الكامل لمساعيه الحميدة لاستكمال الجهود الدبلوماسية الجارية تحت قيادة الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويشجعنا تأكيد السودان على مواصلة التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي.

وأود أيضا أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة الذين عملوا بلا كلل خلال السنوات القليلة الماضية. ولا تزال سويسرا ملتزمة بالعمل البناء مع السودان والأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس لتعزيز السلام والأمن في البلد.

السيد سباسي (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وتهنئة فريقكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ الصين على الطريقة التي ترأست بها المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

نشكر القائم على الصياغة على العمل بلا كلل وعلى استيعاب وجهات النظر المختلفة. وقد صوتت ألبانيا مؤيدة للقرار 2715 (2023) الذي يطلب إنهاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان اعتبارا من 3 كانون الأول/ديسمبر، بناء على رسالة حكومة السودان، التي أُخذت في الاعتبار الكامل. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء تصاعد انعدام الأمن والأزمة الإنسانية في السودان، حيث لا يزال المدنيون يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني. ولذلك، فإن إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة ليس قرارا يُتخذ باستخفاف.

وتأسف ألبانيا لنتائج الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة وتثني على أفراد بعثة الأمم المتحدة على تفانيهم والتزامهم الثابتين في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار في السودان في ظل ظروف صعبة جدا. ونشدد على أن أمن موظفي الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. وتدعو ألبانيا جميع الأطراف السودانية إلى التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة خلال مرحلة الانتقال والتصفية.

ونرحب بتعيين المبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة، ونعرب عن دعمنا له في مهمته الصعبة.

ختاما، من المهم للغاية التخفيف قدر الإمكان من المخاطر المرتبطة بالإنهاء المنظم لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وبغض النظر عن إغلاق البعثة، ستواصل ألبانيا الوقوف إلى جانب شعب السودان. ومن هذا المنطلق، نكرر دعوتنا للأطراف المتنازعة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بحماية المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات. ويتحتم الآن أكثر من أي وقت مضى مواصلة الجهود الإنسانية لمنع استمرار تدهور الحالة الكارثية بالفعل في البلد.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المملكة المتحدة مرة أخرى اليوم على جهودها الدؤوبة والفعالة بصفتها القائم على الصياغة والتي أفضت إلى اتخاذ القرار 2715 (2023).

نظرا لأن المجلس ينهي عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان استجابة لطلب السودان، أود أنا أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلدي وتقديره لأفراد البعثة على تفانيهم في الاضطلاع بعملهم.

وأود أن أقول بوضوح إن الأمم المتحدة لن تتخلى عن السودان. وسيتابع مجلس الأمن عملية الخفض التدريجي والمرحلة الانتقالية

حتى نهايتها. ونحن على يقين من أن النتائج والتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي المستقل الجاري حاليا ستساعد المجلس على فهم الاحتياجات والقدرات المطلوبة لدعم الشعب السوداني والسودان في ظل هذه الظروف الاستثنائية. كما نتمنى كل النجاح للمبعوث الشخصي للأمين العام للسودان، السيد رمطان لعمامرة، في منصبه الجديد.

إننا ندرك تماما التعقيد الذي يصاحب الخفض التدريجي لبعثات الأمم المتحدة، بما في ذلك التحديات اللوجستية التي يجب التغلب عليها. ونأمل أن تأخذ عملية انسحاب البعثة في الحسبان الدروس المستفادة من التجارب السابقة وتجارب السلطات في ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن ضمان نقل المهام والخبرات بسلاسة إلى فريق الأمم المتحدة القطري.

وأود أن أشدد على أن فعالية جهود الأمم المتحدة تتطلب تعاونا وثيقا مع الدولة المضيفة. وقد أعرب السودان في رسالته المؤرخة 16 تشرين الثاني/نوفمبر عن التزام حكومته

”بالانخراط البناء مع مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة حول صيغة جديدة مناسبة ومتفق عليها حتى يتم ضمان التوصل إلى نتائج إيجابية قابلة للتنفيذ“ ((S/2023/884، صفحة 2).

وسيكون ذلك التعاون الوثيق حاسما، لا سيما خلال الأسابيع والأشهر المقبلة.

ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في السودان وتنفيذ الطرفين للالتزام بما تم الاتفاق عليه في جدة في أيار/مايو، بما في ذلك السماح بإيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق وحماية المدنيين. وتدعم دولة الإمارات العربية المتحدة كل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء هذه الأزمة وتؤمن بأنه لا يوجد حل عسكري يوفر الأمن والاستقرار للشعب السوداني. وفي مرحلة تشهد تحديات أمنية وسياسية وإنسانية كبيرة، فإن هدفنا النهائي واضح – تحقيق السلام والاستقرار والرخاء لشعب السودان.

السيد فرانسا دانيز (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ إكوادور وفريقها الممتاز على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأهنئ الصين على رئاستها المقتدرة دوما في تشرين الثاني/نوفمبر. وأرحب بالمبعوث الشخصي وبوفد السودان في هذه الجلسة.

شاركت البرازيل في هذه المفاوضات على أمل تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لأننا نعتقد أنه لا يزال بإمكانها الإسهام في تحسين الحالة في السودان. ومع ذلك، فإننا نقر بالطلب الذي قدمه السودان وبحقيقة أن موافقة الحكومة المضيفة ضرورية لأي بعثة للأمم المتحدة.

ونشكر المملكة المتحدة على صياغة نص يتناول الطلبات التي قدمها السودان ويعالج العديد من الشواغل التي يتشاطرها أعضاء المجلس. ونشكر نائبة الممثل الخاص كليمنتين نكويتا – سلامي وقيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان وموظفي البعثة على عملهم الشاق في ظل ظروف صعبة.

ونرى أنه من الضروري أن يبذل أصحاب المصلحة في السودان قصارى جهدهم لتيسير انسحاب أفراد البعثة في السودان على نحو آمن ومنظم والانتهاء من ولاية البعثة بشكل سلس. ولا بد من تلبية شواغل كل من السودان والمجتمع الدولي في الوقت الذي تنهي فيه بعثة الأمم المتحدة ولايتها.

ولا تزال البرازيل تشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في السودان. فقد تسببت أشهر من النزاع في معاناة لا تحتمل للشعب السوداني، وخاصة النساء والأطفال. ويجب أن ينتهي ذلك على الفور. ونشكر الوفد البريطاني على صياغة بيان صحفي، يعبر عن بعض الشواغل التي يتشاطرها أعضاء المجلس ونأسف لعدم تمكننا من إصداره. ونشدد على قيمة إدراج الشواغل الرئيسية الواردة في البيان الصحفي في القرار 2715 (2023) المتخذ للتو.

أخيرا، نرحب بتعيين المبعوث الشخصي رمطان لعمامرة، وهو دبلوماسي جزائري محنك ومتمرس جدا، وأمين عام ووزير خارجية

سابق للجزائر، ذو خبرة واسعة بالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وخبير في الشؤون الأفريقية، ونتمنى له كل التوفيق في طريق المضي قدما. ونأمل أن يؤدي عمله مع طرفي النزاع إلى مواصلة الحوار البناء بين قيادتيهما، مما ييسر التوصل إلى تسوية سلمية للخلافات والتي يمكن أن توقف القتال الدائر وتجلب السلام والأمل للشعب السوداني.

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

أولا، أود أن أعرب عن تقديري للوفد الصيني على قيادته خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر بصفته رئيسا للمجلس.

وأشكر وفد المملكة المتحدة على عمله بشأن نص القرار 2715 (2023) ودوره البناء للغاية في التوصل إلى الحلول التوفيقية اللازمة في هذا التصويت.

نشجب سياق القتال العنيف الذي تترتب عليه عواقب وخيمة على السكان المدنيين، مما دفع ملايين الناس إلى الفرار من العنف بحثا عن ملجأ بعيدا عن ديارهم. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع سلسلة من الأحداث التي يمكن أن تشكل، إذا تأكدت، جرائم ضد الإنسانية.

ونكرر نداءنا العاجل إلى جميع الأطراف المعنية لوقف الأعمال العدائية فورا واحترام التزاماتها بموجب حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونعتقد أن القرار المتخذ مؤخرا يعالج بحق هذه الحالة المفزعة بالنص على تقديم تقارير منتظمة إلى المجلس عن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للحالة في السودان، فضلا عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. وهذه الآلية ضرورية إذا أُريد للمجلس أن يتمكن من الوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليه. ولهذا السبب، صوتنا مؤيدين للقرار.

ونرحب أيضا بتعيين السيد لعمامرة مبعوثا شخصيا للأمين العام ونتمنى له كل النجاح. ونتطلع إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

أخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لجميع موظفي الأمم المتحدة على جهودهم الدؤوبة والمتفانية خلال السنوات الماضية في السودان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، بداية، أود أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ونثق في قدرتكم على حسن إدارة أعمال المجلس ومداولاته. كما يمتد شكرنا وتقديرنا لسلفكم سعادة الممثل الدائم للصين، السيد جانغ جون، على حسن إدارته وتعاونه المثمر مع وفد السودان خلال توليه لرئاسة أعمال المجلس للشهر المنصرم.

يمتد شكرنا لجميع أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين والقائم على الصياغة على انخراطهم الإيجابي معنا، وعلى الاستماع لرؤيتنا طيلة الأيام الماضية. ونشكر لجميع الأعضاء إبدائهم الاهتمام بما يحدث في السودان.

إن حكومة السودان والقيادة العليا للبلد تعمل على وقف الحرب ومعالجة آثارها وإكمال مسار فترة الانتقال بإحياء عملية سياسية موسعة بإرادة وقيادة وطنية خالصة تفضي إلى انتخابات حرة وشفافة، يشارك فيها جميع أبناء السودان بمختلف مشاربهم السياسية بما يلبي تطلعات الشعب السوداني في السلام والأمن والاستقرار ويؤدي لتسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة.

نشكر لمجلس الأمن الاستجابة لطلب حكومة السودان بإنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. ونؤكد حرص الحكومة على استمرار الارتباط البناء مع الأمم المتحدة عبر تعزيز التعاون مع الفريق القُطري بما يخدم قضايا التعافي والتأهيل وإعادة الإعمار ودعم التنمية، مع استمرار التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لإيصال الإغاثة إلى المحتاجين، والتي تأتي على رأس أولوياتنا ضمن وقف الحرب في هذه المرحلة. وتأكيدا لتعاون حكومة السودان على إيصال الإغاثة

للمحتاجين، أبرمت الحكومة اتفاق جدة في 15 مايو عام 2023 وأردفناه باتفاق من سبع نقاط تم توقيعه مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الرابع من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

ونود أن نؤكد على التزام السودان بتيسير عبور الإغاثة الطارئة من بورتسودان إلى كل أنحاء السودان، وتسهيل كافة الإجراءات بعد إعاقة مليشيات الدعم السريع المتمردة للمسار العابر للحدود بين تشاد وإقليم دارفور.

نؤكد أن ارتباط حكومة السودان البناء مع الأمم المتحدة سيستمر أيضا عبر التعاون مع المبعوث الشخصي الجديد للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والذي نعبر له هنا عن تقديرنا لمساعيه الحميدة التي ظل يبذلها في الوقوف بجانب السودان لوقف الحرب الدائرة، كما نثمن تقديره الخاص للسودان.

ونشير هنا إلى توجيهات السيد رئيس مجلس السيادة الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، إلى اللجنة الوطنية العليا المسؤولة عن التعاون مع الأمم المتحدة بتسهيل كافة الإجراءات المتصلة بإيصال المساعدات الإنسانية وإيلاء التعاون مع الأمم المتحدة أقصى درجات التنسيق والاهتمام. هذا، وقد نَقَلَت رسالتا السيد الرئيس للسيد الأمين العام هذا الاهتمام الخاص بالمساعدات الإنسانية، وأكد على ذلك في اللقاء الذي جمعهما خلال أعمال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن السودان يُجدد التزامه بالتعاون مع الأمم المتحدة بشأن الإجراءات الخاصة بتصفية البعثة وتسهيل خروج منسوبيها وعتادها. كما نؤكد مجددا التزام حكومة السودان باتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام 1946.

ختاماً، يخوض السودان حربا دفاعية عادلة ضد مليشيات معتدية عابرة للحدود استهدفت شعبه وإمكانياته ومقدراته وشؤون حياته. وتهدف الحرب التي أججتها الميليشيات المتمردة إلى تغيير ديموغرافي شامل في السودان، مدفوعة بنزعات قبلية مما يتعارض مع تعددية السودان الإثنية والثقافية والدينية، ولذلك، يحتاج السودان لدعم مجلس الأمن وتفهمه للظروف الاستثنائية القاهرة التي يمر بها. ونناشد المجلس الوقوف بجانب السودان للحفاظ على سيادته ووحدته وسلامة أراضيه وإدانة الجرائم البشعة التي يجرمها القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وكل القوانين الدولية ذات الصلة، التي ارتكبتها الميليشيا المتمردة. هذه الميليشيات حشدت المرتزقة من دول شتى لزعزعة أمن واستقرار السودان واستقرار الإقليم بأسره.

نناشد مجلس الأمن أيضا دعوة الأطراف الخارجية والدول الداعمة لهذه المليشيات المتمردة بالكف عن التدخل في شؤون السودان الداخلية. ولن ينسى السودان دور الدول المحبة للسلام التي ساندته ووقفت إلى جانبه خلال محنته.

رُفعت الجلسة الساعة 16/30.